

اقتصاد

«التموين»: ٢٧٧ معتمد غاز «خالفوا» خلال الأزمة الأخيرة

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط التمويينية المنظمة بمخالفات تتعلق بالتلاعب واحتكار مادة الغاز المنزلي ٢٧٧ ضبطاً في أغلب المحافظات منذ بداية ظهور أزمة الغاز خلال الأسبوع الأخير من عام ٢٠١٨ وحتى تاريخه، كما تم حجز كمية ٦٩٧ أسطوانة غاز منزلي وصناعي، وذلك تنفيذاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى مديرياتها في المحافظات بتكثيف دورياتها في الأسواق لمراقبة عمل مراكز وموزعي الغاز للحيلولة دون التلاعب بألبية التوزيع أو المتاجرة والبيع بسعر زائد وبالتالي اتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالفين.

وفي التفاصيل أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق عدي الشبلين «الوطن» أن دوريات المديرية تعمل على مدار اليوم لملاحقة المتلاعبين بمادة الغاز ومتابعة كل شكوى تصل إلى المديرية حيث تم تنظيم ٢٧ ضبطاً تمويينياً خلال الأيام الثلاثة الماضية بحق القاصمين على توزيع مادة الغاز بمخالفة البيع بسعر زائد ويحق بعض المطاعم لاستخدام الغاز المنزلي بدلاً من الغاز الصناعي وتم حجز الأسطوانات البالغ عددها ٢٩٩ أسطوانة غاز صناعي ومنزلي، كما تم حجز ٤ سيارات تنقل أسطوانات الغاز، وتم إحالة المخالفين على القضاء أصولاً.

ولفت إلى أن الكميات التي يتم حجزها من أسطوانات الغاز بيت فيها القضاء عند إصدار الحكم بحق المخالفين، حيث تركزت المخالفات في أحياء الميدان وباب مصلى وحى مساكن برزة وبرزة مسبق الصنع والمزة شيخ سعد وباب سرجية وحى الروضة والشيخ محي الدين.

وبالمثل أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم في تصريح له «الوطن» إلى أن أغلبية الشكاوى التي ترد إلى المديرية تتعلق باحتكار المادة والامتناع عن البيع حيث تم يوم أمس ضبط مستورع أسطوانات الغاز في مدينة الكسوة يحتوي على كميات من أسطوانات الغاز وتم حجز الكمية وتنظيم ضبط بحق المخالفين وإحالتهم على القضاء المختص، مبيناً أن عدد الضبوط المنظمة منذ بداية ازدياد الطلب على المادة في نهاية ٢٠١٨ وحتى يوم أمس ٢٩ ضبطاً تمويينياً، على حين بلغ عدد الأسطوانات التي تم حجزها ١٣٧ أسطوانة موزعة على ٨٧ أسطوانة غاز منزلي و ٥٠ أسطوانة غاز صناعي، وتركزت المخالفات في جرمانا والثلث والكسوة وقديسيا.

وفي محافظة حماة تم تنظيم ٥١ ضبطاً تمويينياً شملت تقاضي أسعار زائدة وعدم مسك سجل لتدوين أسماء المستفيدين والمتاجرة بالمادة وتقاضي أسعار زائدة وبيع أسطوانات الغاز في غير مكان الترخيص بقصد بيعها بأسعار زائدة وعدم الإعلان عن الأسعار، على حين تم حجز ٨٩ أسطوانة غاز منزلي وصناعي.

وفي محافظة حمص سجل ٤٥ ضبطاً بحق مراكز وموزعي مادة الغاز منذ بداية ازدياد الطلب على المادة وحتى تاريخه وشملت ضبوط عدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي سعر زائد وحجب وإقصاء مادة الغاز ومخالفة بيع الغاز في غير المكان المرخص له ومخالفة عدم التقيد بمواعيد الفتح ومسك السجل بشكل غير نظامي ومخالفة الاتجار بمادة الغاز.

وفي اللاذقية بلغ عدد الضبوط المنظمة بحق مراكز توزيع وموزعي مادة الغاز المخالفين ٤٣ ضبطاً شملت تقاضي سعر زائد في ريف جبلة واستخدام أسطوانات الغاز المنزلي في المطاعم والتصرف به ٤ أسطوانة خارج محل الترخيص بدعوتهم بسنندا وتم حجز السيارة كما تم حجز ١٠٠ أسطوانة في جبلة وتم أيضاً حجز السيارة ١٩ أسطوانة في الرمل الجنوبي و٣٦ أسطوانة في قرية عين البيضاء وحجز ٣ سيارات وتوقيف المخالفين، وفي طرطوس تم تنظيم ٦٠ ضبطاً تمويينياً متنوعاً تخص الغاز بحق مراكز وموزعي مادة الغاز في محافظة طرطوس، وتم حجز ١٠ أسطوانات غاز.

كما نظمت مديرية التجارة الداخلية بحلب ٢٢ ضبطاً تمويينياً بمخالفات نقص الوزن واحتكار المادة والاتجار بالمادة بحق عدد من موزعي ومراكز توزيع مادة الغاز، وتم حجز ٧ أسطوانات غاز منزلي.



الحكومة: خطة بديلة لتأمين المشتقات النفطية نتائجها خلال أيام والمواطن دائماً على حق في مطالبه غانم: عقود جديدة وزيادة الإنتاج لتلبية الاحتياجات من الغاز رحمون: دوريات شرطية لترقيق حمولات الغاز من مرحلة الاستلام حتى التوزيع في المراكز



الوطن

أقر مجلس الوزراء جلسته التي عقدت بالأمس معالجة النقص الحاصل في المشتقات النفطية الذي ظهر خلال الفترة الأخيرة نتيجة تشديد العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب والقسرية من قبل الدول الغربية على سورية، ما أدى إلى انخفاض كبير كمية التوريدات النفطية وتأخر وصول العقود المبرمة في هذا المجال.

وطمأن مجلس الوزراء (بحسب بيان صحفي له تلقت «الوطن» نسخة منه) كافة المواطنين أن أزمة المشتقات النفطية في طريقها إلى الانحسار وعملية توزيعها مستمرة وسيتم تعزيز الكميات خلال الأيام القادمة، إضافة إلى الإجراءات المتخذة لرفع الإنتاج اليومي من أسطوانات الغاز إلى ١٣٠ ألف أسطوانة، موضحاً أن المواطن دائماً على حق في مطالبه وخلال الأيام القادمة سيلحظ جميع المواطنين أثر الإجراءات المتخذة على أرض الواقع.

وفي هذا السياق أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس «خطة بديلة» لتأمين كميات كافية من المشتقات النفطية عن طريق إبرام عقود جديدة تضاف إلى الكميات التي وصلت خلال الأيام الماضية والعقود الموقعة مسبقاً بهدف تعزيز المخزون كما تم وضع تصور مستقبلي لزيادة الكميات وتخزينها لمنع أي تناقص مستقبلياً.

وتضمنت الإجراءات بدء وزارة النفط والثروة المعدنية بتعزيز إنتاج الغاز المنزلي محلياً في معمل التويضان بطاقة تصل إلى ١٧٥ طن يومياً حيث تأتي هذه الإجراءات لتلبية الطلبات على المادة بكميات كافية على مدار العام.

وطلب المجلس من وزارة الداخلية التشدد بمكافحة المخالفات وقيام دوريات من الوزارة بمراقبة السيارات المحملة بالغاز والمازوت لضمان وصولها للمواطنين ومنع الاحتكار أو الاتجار بها بشكل غير قانوني وتم الطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تشديد الرقابة على توزيع المشتقات النفطية وتنظيم الضبوط بحق المخالفين والمحترين واتخاذ إجراءات فورية وراعية لمن يستغل النقص الحالي لرفع الأسعار واحتكار أي مادة.

وأكدت الخطة دور المجتمع الأهلي والمحلي في الإبلاغ عن أية مخالفة أو احتكار أو رفع أسعار بهدف محاسبة ضعاف النفوس واتخاذ أقصى العقوبات بحق المحترين والمتاجرين باحتياجات المواطن بشكل غير قانوني.

واعتبر مجلس الوزراء أن الانتصارات التي تحققت على الإرهاب وبدء مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في مختلف القطاعات جعلت أعداء سورية يشدون الحرب الاقتصادية التي تنعكس بشكل مباشر على

حياة المواطن السوري حيث تم الطلب من جميع الوزارات وضع خطط بديلة لمواجهة أي تحديات من شأنها إحداث ارتباك أو نقص في أي من المواد والمطالبات الأساسية.

كهرياء

أكد وزير الكهرياء محمد زهير خربطيا أن استقطاع ميغاواط ثابتة لم تتغير ولكن مع دخول فصل الشتاء ارتفعت الأحمال على الشبكة الكهريائية حوالي ١٠٠ بالمئة ما أدى إلى تناقص تلبية الشبكة إلى ٥٠ بالمئة من الحاجة للطاقة الكهريائية، مشيراً إلى أن برنامج التقنين الآن ٣ ساعات تغذية مقابل ٣ ساعات تقنين وهناك جهود نوعية لتحسين وضع الكهرياء خلال الفترة القادمة.

وبين أنه في عام ٢٠١٦ كانت الاستقطاع الكهريائية المولدة حوالي ١٢٠٠ ميغاواط وتلبي ٤ ساعات تغذية كهريائية يومية، وخلال العامي الماضيين ونتيجة انتصارات قواتنا المسلحة والدعم الحكومي لوزارة الكهرياء والجهود النوعية لعمال وزارة الكهرياء ارتفعت الاستقطاع الكهريائية من ٢٢٠٠ ميغا إلى ٤٢٠٠ ميغاواط وذلك نتيجة ارتفاع واردات الغاز من ١٣ مليون طن مكعب يومياً، ومن ١٥٠٠ طن من مادة الفول إلى ١٢٧ ألف طن.

ولفت وزير الكهرياء إلى أنه خلال عام كانت استقطاع الشبكة التي تقدر بـ ٤ آلاف ميغاواط تعطي أكثر من ٧٠ بالمئة من الحاجة الكهريائية ومع تحرير العديد من المناطق في كافة مناطق سورية تم تأمين التغذية الكهريائية لها وعلى عدة مراحل ٢٠١٨ لافتاً إلى أنه

تم خلال الحرب ورغم الحصار الاقتصادي والظروف الصعبة التي مرت بها البلاد القيام بمشاريع إستراتيجية تقدر بحوالي مليار دولار وهو إنجاز نوعي لدولة في حالة حرب.

محاوية الاحتكار

أكد وزير الداخلية اللواء محمد رحمون أن جلسة مجلس الوزراء خصصت لبحث سبل تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين وفي مقدمتها محاربة احتكار مادة الغاز المنزلي وبيعها بأسعار مضاعفة للمواطنين، وهو ما دفع الوزارة لتسيير دوريات وحدات شرطية في دمشق وريفها وحلب وإلقاء القبض على ١٣ محتكرًا بحوزتهم ٢٨٩ جرة وإحالتهم على القضاء المختص ليتأهلوا الجزء القانوني، مشيراً إلى أنه تم تسليم المصادرات لمديريات التجارة. وبين أنه تم إعطاء التعليمات للوحدات الشرطية لترقيق حمولات الغاز بدوريات من مرحلة الاستلام وحتى التوزيع في المراكز، وسيتم استكمال الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة التي يتم فيها استغلال المواطنين.

التموين

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف نذاف أنه نتيجة نقص التوريدات في مادة الغاز وحدثت الأزمة في توزيع هذه المادة قامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع الجهات المختصة بإجراءات مشددة لمتابعة هذا الموضوع، وتم في اليومين الأخيرين إجراء ٧٧ ضبطاً تمويينياً ومصادرة ٥٠٠ جرة غاز كانت بحوزة

١٥٢٦ مليار ل.س ودائع في المصرف «التجاري» لـ«الوطن»: قدمنا ٤٠٨ مليارات ل.س قروضاً لنهاية ٢٠١٨ ونتجه لزيادة التسهيلات

عبد الهادي شباط

تجاوزت ودايع المصرف التجاري حتى نهاية العام الماضي ١٥٢٦ مليار ليرة سورية، بينما تجاوز حجم التسهيلات والقروض الممنوحة بكل أنواعها للقطاع العام والخاص نحو ٤٠٨ مليارات ليرة، وسجلت القروض والتسهيلات المتوفرة للقطاع العام والخاص ١٠٢ مليار ليرة، على حين تجاوزت قيمة التسهيلات ٩٠٦ ملايين ليرة خلال ٢٠١٨.

وكشفت بيانات المصرف (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن إجمالي التسهيلات من القروض المتوفرة منذ بداية تطبيق القانون ٢٦ الصادر في العام ٢٠١٥ تجاوز ١٠ مليارات ليرة. وبلغ حجم السحوبات الشهرية على الصرافات الآلية لدى المصرف نحو ١٤ مليار ليرة تتضمن رواتب المتقاعدين من المدنيين والعسكريين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير لدى المصرف أن سيولة المصرف سجلت معدلات مرتفعة خلال العام الماضي، وهو ما يسمح بمساحة أوسع لمنح التسهيلات الائتمانية، وخاصة التي تتجه نحو المشروعات التنموية التي تسهم في دفع عجلة الإنتاج وتحسن الاقتصاد بالتوافق مع الرؤية

الحكومية، مبيناً أن المصرف يتجه نحو التوسع في منح التسهيلات الائتمانية وأنه يتم العمل على بحث كل القنوات الملائمة لتنفيذ ذلك، ولفت إلى أنه نظراً لتوافر سيولة جيدة لدى المصرف فقد تضمنت الخطة التسليفية منح قروض استثمارية وتسهيلات مباشرة كالجاري المدين وحسم السدادات والمدين المستندي والقروض الاستهلاكية، ومنح تسهيلات غير مباشرة كالاعتمادات المستندية والكفالات الأولية والنهائية وفق الضوابط التسليفية المحددة.

وعن آليات تحصيل الديون في المصرف التجاري بين المدير أن المصرف عمل على تسوية قروض بمليارات الليرات السورية كانت مستحقة للمصرف في ذمم المقترضين من سنوات سابقة بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية القروض المتعثرة بما تضمنه من مخفضات ومزايا تحت المقترضين على إبرام التسويات، وكذلك وفق القوانين التي صدرت سابقاً لمعالجة مشكلة التعثر، كما لجأ المصرف إلى الضغط على المقترضين للقيام بالتسوية والتسديد بإصدار قرارات منع السفر بحق بعض المتعثرين منهم ما أرغم البعض على إجراء التسوية، وتقديم التسهيلات لإظهار

حالة حسن النية والملاءة ليستفيد أكبر عدد ممكن من المتعثرين من المرسوم والقوانين الناظمة لعمليات التسوية.

كما بين المدير أن اللجان الحكومية الخاصة بمتابعة ملف القروض المتعثرة مستمرة في عملها وتعمل الإدارة على تقديم كل التسهيلات والتنسيق لتسهيل عملها وتحقيق النتائج التي أهدت لأجلها، حيث اعتبرت الحكومة هذا الملف من الملفات المهمة ومختة الأولوية لجهة المعالجة وخاصة أن المبالغ المتعثرة سجلت أرقاماً عالية.

وبين المدير أن إدارة المصرف تعمل على جملة من الإجراءات التي من شأنها تطوير عمل المصرف وتحسين الخدمات المقدمة وتجاوز العديد من الصعوبات التي اعترضت طبيعة العمل المصرفي بسبب الظروف التي راقت سنوات الحرب على سورية، موضحاً أن المصرف يعمل على تحديث منظومة عمله وبرامج العمل وزيادة مساحة العمل المؤتمت بالإنترنت مع تحديث عمل التوارر عبر تزويدهم بالخبرات والمؤهلات التي تتطلبها الأعمال التي ينفذونها عبر برامج التدريب والتأهيل التي يبتناها المصرف.

المصرف بشكل عام وعلى استنفاذ الإيداعات في دوران عجلة الاقتصاد بالقطر بشكل ملموس. وبين حوش أن جميع قروض التجارة يختلف أنواعها ما زالت متوقفة في المصرف حتى تاريخه ولم يتم منح أي قرض خلال عام ٢٠١٨ الفاتت باستثناء منح قروض السلع المعمرة بموجب اتفاقية مع المؤسسة السورية للتجارة بسقف ٥٠٠ ألف ليرة سورية وفائدة ١٣ بالمئة لمدة ٥ سنوات.

وأوضح حوش أنه تم تحصيل مديونيات كبيرة كانت متعثرة لدى المصرف من القروض المتعثرة وخصوصاً بعد صدور المرسوم رقم (٢٦) الذي أصبح فيما بعد القانون ٢٦ والقاضي بإعفاء التجار المتعثرين وأصحاب الديون المصرفية بشكل عام من غرامات التأخير وعودتهم إلى وضعهم الطبيعي قبل التعثر في حال تم الالتزام

حمص - قبال إبراهيم

كشفت مدير فرع المصرف التجاري السوري رقم (٣) محمد مجد حوش لـ«الوطن» أن إجمالي قيمة الإيداعات المصرفية من كتلة ودايع المصرف بمختلف أنواعها من ودايع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع التوفير بلغت نحو ١٥ مليار ليرة حتى نهاية عام ٢٠١٨.

وبين حوش أن الإيداعات ارتفعت ٣٠ بالمئة مقارنة بها في نهاية عام ٢٠١٧ والذي وصلت خلاله الإيداعات إلى حوالي ٩ مليارات ليرة، منوهاً بأن قيمة السحوبات المصرفية انخفضت بنسبة كبيرة وبشكل ملحوظ نتيجة لزيادة واضحة وكبيرة في قيمة الإيداعات، ما يدل على ثقة المواطن باليرة السورية وجعلها مدخرات له، وهذا ما انعكس إيجاباً على واقع عمل

وفد رجال أعمال إلى الإمارات يوم الجمعة لمدة يومين

الدبس: بحث عودة شركات الطيران والاستثمارات الإماراتية المتوقفة وتأسيس مشروعات مشتركة



تقي الدين: دول عربية تتسابق لدعوة رجال الأعمال السوريين لبحث التعاون

وفاء جديد

إعادة خطوط الطيران الإماراتية للعمل في سورية، متوقفاً عودة إحدى الشركات إلى العمل فعلاً، لافتاً إلى أن الفترة المقبلة هي فترة انتعاش في العلاقات مع الدول العربية. كما أشار إلى بحث موضوع الاستثمارات الإماراتية التي توقفت عن العمل في سورية خلال الحرب، ومتابعة وضعها، هل سوف تتوقف نهائياً، أم سوف تستأنف العمل؛ مشدداً على أن الوفد سوف يقوم بتحريك جميع الملفات المشتركة مع الجانب الإماراتي.

وبين عضو مجلس إدارة اتحاد المصدرين فراس تقي الدين (أحد المشاركين في الوفد) لـ«الوطن» أن الزيارة سوف تستمر يومين، وسيبحث الوفد خلالها إمكانات التعاون بين القطاع الخاص السوري والإماراتي خلال المرحلة القادمة، مشيراً إلى أن العديد من الدول العربية تتسابق اليوم لدعوة رجال الأعمال السوريين لبحث آفاق التعاون، وهذا مؤشر مهم، لافتاً إلى أن افتتاح السفارة الإماراتية في دمشق كان خطوة أولى في الموضوع، مشيراً إلى أن الانتعاش التجاري وخاصة أن الزيارة هي

أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان الفلاح لـ«الوطن» تلقي الاتحاد دعوة من اتحاد غرفة التجارة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة، وسوف يتوجه وفد من رجال الأعمال السوريين إلى الإمارات في زيارة ودية لإجراء مباحثات تجارية واقتصادية، أملاً أن تحقق الزيارة أهدافه منه.

وأكد رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح لـ«الوطن» مغادرة وفد رجال الأعمال السورية باتجاه الإمارات يوم الجمعة القادم، على حين بين رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس المشورعات المشتركة، والتعاون المصرفي، والعديد من القضايا الاقتصادية. ولفت إلى مساعي العديد من الدول لإعادة علاقاتها وتحسينها، وكانت البداية بافتتاح سفارة الإمارات، كاشفاً عن بحث

٢٢٧ مليون ليرة حصلها فرع التجاري «٣» في حمص من القروض المتعثرة خلال عام

بالتسوية التي وقعها مع المصرف للتسديد لكامل المديونية أو التسديد على أقساط لمدة عامين، مبيناً أن إجمالي قيمة الديون المحصلة من القروض المتعثرة لعام ٢٠١٨ الماضي بنسبة زيادة ٣٥٠ حتى نهاية عام ٢٠١٨، موضحاً أن قيمة الديون المحصلة من القروض المتعثرة خلال عام ٢٠١٧ التي بلغت ٦٣ مليون ليرة سورية.

وأوضح حوش أن المصرف فتح أكثر من ٨٠٠ حساب للزبائن بمختلف أنواعها حتى نهاية العام الماضي على حين وصل عدد الحسابات في المصرف ٧٢٧ حساباً حتى نهاية عام ٢٠١٧، موضحاً أنه ونتيجة لزيادة مدخرات ذوي الدخل المحدود تم رفع سقف الإيداعات في حسابات التوفير لتصبح ٥ ملايين ليرة سورية بدلاً من مليون ليرة وبفائدة ٨ بالمئة سنوياً.